

النائب فراس إسماعيل حمدان

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

حضرة رئيس مجلس النواب نبيه بري المحترم



الموضوع: اقتراح القانون الرامي الى تسوية معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة للعاملين  
في القطاع العام

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً باقتراح القانون الرامي الى تسوية معاشات  
التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة للعاملين في القطاع العام.

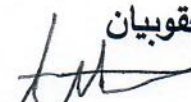
للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم.

بيروت في : ٢٢ / ٢ / ٢٠٢٤

التوقيع: فراس حمدان

  
نجاة صليبا  
Sabiha Aoun Najat  
ياسين ياسين  


بولا يعقوبيان

  
ط. براهيم منمنة

سلم خلف

## الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون الرامي الى تسوية معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة للعاملين في القطاع العام

المادة الأولى: خلافاً لأي نص آخر، يعتمد لتصفية وإحتساب تعويض نهاية الخدمة لجميع العاملين في القطاع العام، وعلى إختلاف تسمياتهم الوظيفية، أساس الراتب النهائي والأخير الذي تقاضاه الموظف أو المستخدم أو الأجير مضروباً ب ٤٠ ضعفاً.

كما يحتسب المعاش التقاعدي للخاضعين لشرعة التقاعد، على أساس الراتب الأساسي الأخير مضروباً ب ١٥ ضعفاً ، وذلك إلى حين إقرار سلسلة رتب ورواتب جديدة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

المادة الثانية: تطبق القاعدة المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه على جميع العاملين في القطاع العام الذين أنهيت خدماتهم أو أحيلوا على التقاعد إعتباراً من ٢٠٢٠/١/١.

المادة الثالثة: تبقى احكام المادتين الأولى والثانية من هذا القانون سارية المفعول حتى إقرار سلسلة رتب ورواتب جديدة وعادلة، وإعتماد أسس جديدة للمعاش التقاعدي يتماشى مع الأوضاع المعيشية المستقبلية.

المادة الرابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

Najat A. Saliba  
بيروت في  
Saliba Aoun Najat

طبراهيم منيرة  
سلم خلف

ب ب ب  
ب ب ب

ب ب ب  
ب ب ب



## الاسباب الموجبة

لما كان لبنان يمر باوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة و بازمات مالية ونقدية ومصرفية، القت بتقلها على جميع المواطنين بوجه عام، وعلى كافة العاملين في القطاع العام على إختلاف تسمياتهم الوظيفية بوجه خاص، وحيث أودت تلك الأزمات الى تدهور قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية الصعبة، مما أدى إلى تدني القيمة الشرائية للرواتب والأجور بصورة متسارعة ففقدت لاسيما منذ بداية عام ٢٠٢٠ ، وإنتشار وباء الكورونا، وتدهور سعر الصرف معاشات تقاعد وتعويضات العاملين في القطاع العامنسبة اقلها ٩٠ بالمئة من قيمتها الشرائية الاساسية.

ولما كان العامل في القطاع العام الذي احيل الى التقاعد بعد ان افنى حياته في خدمة الدولة كان يعتمد على معاشه التقاعدي بعد تركه الوظيفة لينهي ما تبقى من حياته بكرامة ودون مذلة، فان تدني قيمة الرواتب الشرائية ينعكس حكماً على وضعه المعيشي وسيكون له أثر بالغ السوء على استمراريتهم، كرامتهم ومعيشتهم.

ولما كانت موازنة العام ٢٠٢٤، والتي تمتد مفاعيلها من أول العام ٢٠٢٤ حتى نهايته، قد اعتمدت في وارداتها ورسومها على سعر صرف للعملة الوطنية يوازي سعر السوق الواقعي، ما يشكل اعباء معيشية كبيرة على المواطنين ذوي الدخل المحدود وبالاخص العاملين المتقاعدين في الحقل العام.

ولما من غير الجائز ان يتكبد المواطن اعباء معيشية على سعر صرف ورسوم خدمات واسعار سلع تضاعفت حتى الآن ستون ضعفاً، بينما يتقاضى راتب تضاعف في أفضل حالاته عشرة أضعاف، اذا كان لا يزال في الوظيفة، واربعة أضعاف لمن أحيل على التقاعد.

ولما كانت الزيادات التي تعطى بشكل مؤقت على الراتب تخضع للحسومات التي يخضع لها الراتب. لكل هذه الأسباب، ولأسباب أخرى اصبح من الواجب تسوية أوضاع العاملين في القطاع العام الذين يحالون على التقاعد بحد أدنى يحفظ لهم كرامتهم ويبعدهم عن العوز.

عليه، أتينا باقتراحنا المرفق آمليين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره بأقرب وقت تحقيقاً للعدالة الاجتماعية والانصاف وامتنانا لمن خدموا في القطاع العام.

بيروت في: ٢٠٢٤

Najat A. Saliba  
Saliba Aoun Najat

سليم حلف

سليم حلف

سليم حلف  
سليم حلف